

وسبب كل ذلك تنوع المرض وتبادل العمل وتغاضي الطبيب حتى صار يعافني كل ذي امل فلا يرد موردي الاوقر عنده من ملوحة مائي الذي كان عذبا ( فطرة الله التي فطر الناس عليها )  
 ذلك مطلب شريف عائد بجليل المنافع على الامة عموماً وعلى المنعمين الذين بهم صلاح البلاد خصوصاً كما لا يخفى ولما ان الولد يتعلم واجباته الضرورية من الخط والحساب وبعض العنائد وبعض ما يجب له وعليه فيخرج من ذلك الدور على نور من ربه واذا اراد ان يثبت على اقتطاف ازهار المعارف كان ذلك نوراً على نور وان اراد ان يسلك طريقاً آخر من طرق المعيشة يسهل عليه السير بنبراس عقله والله يهدي اليه من اناب

تابع التربية والتعليم لخادم وطنه عطوفة علي باشا مبارك

مملكة النمسا

هذه المملكة لم تعان بامر التربية مع مجاورتها لالمانيا التي تقدمت درجة التربية فيها في وسط القرن السادس عشر الا في اواخر القرن الثامن عشر وقد كانت حالة التربية في غاية الاهمال وانما كان هناك بعض مكاتب في بعض جهات قليلة جداً وفي سنة ١٧٧٠ كان كل مائة طفل من اطفال المملكة يدخل في المكاتب منهم اربعة وعشرون وفي عهد المملكة مارية تريزا ملكة النمسا بعد حرب السبع سنين تيقظت الحكومة لهذا الامر والتمنت اليه وشكلت مجلساً للنظر في تحسين التربية وتعميمها وصار انشاء مدرسة للمعلمين في مدينة فيينا قاعدة مملكة النمسا الآن وفي سنة ١٧٧٤

انتظم القانون الذي على مقتضاه تكون حالة التعليم في المملكة ومن المقرر فيه انه  
 يجب على كل ناحية ان تبني مكتبة لتعليم اولاد اهاليها وتكون مصاريفه من  
 طرف تلك الناحية مع ما يضاف لذلك من الاعانة وتقرر ايضاً بناء مكاتب  
 للبنات وان جميع الاطفال من ست سنين الى اثنتي عشرة سنة مكلفون  
 بدخول المكاتب وان يكون تعليم قواعد الديانة موكولاً للقسوس وترتب  
 جزاء على من يمنع ولده من الدخول في المكتب فيحصل من ذلك نوع تقدم  
 واخذ الاهالي يشتغلون بالتعليم وفي مدة يسيرة زاد عدد المكاتب في جميع  
 جهات المملكة ووصل عدد الاطفال الموجودين في المكاتب الى ستة وستين  
 في كل مائة طفل من اطفال المملكة وقد بني في ولاية يهيميا خمسمائة مكتب  
 في مدة اربع سنوات . ولما جالس على تخت المملكة الملك يوسف الثاني  
 سلك مسلك والدته المذكورة واصدر اوامره بتكليف جميع الاطفال بالحضور  
 الى المكاتب ورتب المفتشين في البلاد وحكم على امراء النواحي ببناء  
 المكاتب على طرفهم وعين ما يلزم المعلمين من المرتبات وبما انتهت مدته آل  
 امر التربية الى القسوس فتهاونوا وتراخوا فيها ونشأ من اختلاف الالسن  
 والمذاهب وحدوث حوادث شتى زمنية عدم تقدم التربية في المملكة وعدم  
 جريانها على نصوص القوانين المتعلقة بامر التربية وفي سنة ١٧٤٨ شرعت  
 الحكومة في تنظيم هذا الامر المهم وجعله على سير مستحسن فرتبت ديوانا  
 مخصوصا وعينت مفتشين من ذوي الدراية والهمة فاخذوا في البحث عن  
 اسباب التقدم ونشرها واسباب التأخير وازالتها وصدرت اوامر شتى في  
 هذا الخصوص ومع ذلك لم يحصل النجاح التام لاسباب كثيرة منها اختلاف

الملة واللسان ومنها توالى حوادث شغلت الحكومة والاهالي وكانت سبباً في تعطيل كل منها عن النظر في التربية العمومية وفي سنة ١٨٥٥ تقرر ان يكون جميع درجات التعليم تحت نظر امناء المذهب الكاثوليكي ثم في سنة ١٨٦٨ تقرر انفصالها عنهم وجعل امرها مفوضاً الى الحكومة وقررت المجالس التي انعقدت للنظر في ذلك ان المدارس الجارية صرف اعانة لها من طرف الحكومة لا مانع من ان يدخلها جميع الاطفال بتقطع النظر عن دين الطفل ومذهبه وازادوا الى العلوم المعتاد تعليمها ما يلزم من مواد التاريخ الطبيعي والجغرافيا والتاريخ ومعرفة الاشكال الهندسية والجنياز وجعل منتشون من طرف الحكومة على المكاتب للنظر فيها هو جارفيا فتقل ذلك على رجال المذاهب ولم يمثلوا لهم بل حصل طردهم واهانتهم في جهات كثيرة . والمكاتب الآن على نوعين نوع لتعليم الاطفال العلوم الابتدائية ونوع لتعليم المواد العالية وفي اغلب المكاتب يشترك الذكور والاناث في الحضور اليها واما في ولاية التيرول فنصف المكاتب لها معاً والنصف الآخر بعضه للذكور وبعضه للاناث . ومتوسط المكاتب بالنسبة الى الاهالي ليس واحداً في جميع جهات المملكة ففي سنة ١٨٦٣ كان لكل ٤٤٧ من الاهالي مكتب واحد في ولاية التيرول واما في ولاية سالز بيور فلكل ٩٧٢ من الاهالي مكتب وفي النمسا الواطية لكل ١١٩٨ مكتب وفي ولاية السلايزي لكل ١٠٩٣ مكتب وفي ولاية المورادي لكل ١١١٢ من الاهالي مكتب وفي بوهيميا لكل ١٢٦٤ مكتب وفي بوقونيا لكل ٢٠٠٠ مكتب وفي ولاية الدلمسيا ٢٢٦٤ من الاهالي مكتب واحد ومن هذا يظهر ان عدد المكاتب قليل في جميع ولايات المملكة ما عدا ولاية التيرول . ويعلم من

جدول الاحصآت ان الجهات المعمورة بالامانيين اكثر اولادهم يدخلون  
المكاتب وكل جهة عايتها مصروف المكتب الكائن بها ما عدا بعض جهات  
في مطي لمكاتبها اعانات من طرف الحكومة . وقد تقرّر في قانون سنة ١٨٦٩  
ان جميع الاطفال مكلفون بالدخول في المكاتب من سن ست سنين الى  
اربعة عشرة سنة وكان الدخول قبل ذلك من سنة الى ١٢ سنة واتقرر ايضاً  
ان المعلم مكلف بتحرير جرائد بين فيها من غاب من الاطفال ويقدمها الى  
حكومة الناحية التي لها القوة التنفيذية في اجراء الجزاء على الادائي فان تكرّر  
الذنب عرض ذلك على حكومة القسم لنا مر بما تراه من القصاص . ومن منذ  
عهد قريب صدرت اوامر زيد فيها مرتب المعلمين ومساواة مرتب المعلمات  
بمرتبههم وفوض امر التربية الدينية الى رجال الدين وصار المعلم زيادة على مرتبه  
ما يؤخذ من كل طفل واما اصل المرتب فيدفع من الناحية والعادة ان يعطي  
ارضاً تقوم بالمرتب او يصرف له اصناف معاشية تساوي المرتب ولا يسوغ  
عزل معلم الا بامر المديرية . واما مرتب كل طفل فمن سبعة سناتيم الى عشرة  
الى اثني عشر اي ثمانية عشر فضة في كل اسبوع وذلك بحسب عمر الطفل  
ومركزه فيدفع في السنة فرنكين في الارياف ومن سبعة الى ثمانية في المدن  
واما مجال التمرين فانها تكون ملحقة بالمكتب عادة وفيها تدخل التلامذة من  
عمر ١٢ الى ١٥ سنة وعدد مجال التمرين في بلاد النمسا الواطية مساو لعدد  
المكاتب الابتدائية بها واما في بعض الولايات فمجال التمرين ٩٤ في كل مائة  
مكتب ابتدائي وفي بعضها ٩٥ في المائة . وفي كثير من الولايات لا توجد  
اماكن للتمرين وان وجدت فنادر جداً . واما مدة الدرس فيها فساعتان او

ثلاثة وتكون في الليل او في يوم الاحد وجميع الاطفال مكلفون بالحضور فيها الى سن ١٥ ومن تأخر عرقب اهله على تأخيرها . ولاجل تعليم المعلمين أُلحقت ببعض المكاتب فصول لتعليم الامور اللازمة لهم واما التلامذة فانهم مكلفون بالصرف على انفسهم والجاري صرفه عليهم فانه شيء جزئي جداً . ودرجة التعليم غير واحدة في جهات المملكة فني الولايات الالمانية باغ عدد من له معرفة بالقراءة والكتابة في المنتخبين للمسكربة ٨٨ في المائة وفي ولاية المجر ١٦ في المائة وفي ولاية دالماسيا ١ في المائة . ومع ان هذه المملكة عرضت لها حوادث عظيمة من ابتداء سنة ١٨٤٧ لم يحصل بها تقهقر لسير التربية بل حصل تقدم عظيم وبنيت مدارس ومكاتب عديدة في جميع الجهات وزاد عدد المتعلمين زيادة بالغة ومع ذلك لم تكن درجة التعليم هي الدرجة المرغوبة . ويعلم من جداول الاحصاءات الاخيرة انه في سنة ١٨٦٢ كانت اهالي المملكة ٣٥ مليوناً وكان عدد المكاتب ٣٠٠٠٠٠ مكتب ابتدائي وكان في مملكة البروسيا في هذا التاريخ ٢٧٠٠٠٠ مكتب موزعة على اهاليها البالغين ١٧٥٠٠٠٠٠٠ يعني ان مكاتب النمسا نصف ما يلزم لها اذا اريد منافستها بمملكة بروسيا ولاجل ان تكون معها على قدم واحد يقتضي ان يكون عدد المكاتب بها ٧٢٠٠٠٠ مكتب . وبمقارنة عدد المكاتب مع عدد الاهالي يوجد مكتب واحد لكل ١١٧٠ من الاهالي مع انه يوجد في بروسيا لكل مكتب ٦٥٠ وفي مملكة سويسة مكتب لكل ٤٥٠ وبمقارنة عدد الاطفال بعدد الاهالي في بلاد المجر يوجد طفل على ١٣ من الاهالي وكذلك مملكة اسبانيا واما مملكة فرانسافعلي كل تسعة من الاهالي طفل .

وفي سنة ١٨٥١ كان بولاية المجر ٨٠٨٣ مكتبياً فيها ١٥٤٢٣ معلماً ومن  
الاطفال ٦٤٧٩٥٤ وفي ترانسا لوانيا ٢١١٦ مكتبياً ومن الاطفال ٨٠٧١٨  
وفي سنة ١٨٥٧ كان في دوقية النمسا ٢٣٢٣ شخصاً يعرفون القراءة من  
ضمن المنتخبين للمسكرية وهم ٢٦٤٩ وفي ولاية بوهيميا ٦٥٩٧ شخصاً يعرفون  
القراءة من ضمن ١١٢١٣ وفي ولاية دالماسيا ٩ من ضمن ٩٢٨ وهالك بيان  
حال التربية في جميع المملكة سنة ١٨٦٢

١٥٥٨٨

عدد المكاتب

٣٠٠١٢

عدد المعلمين والمعلمات

٩١٩٨٥٨

عدد الذكور في المكاتب

٨٠٨٤١٠

عدد الاناث

١٤٥٨٨

عدد مكاتب الكاثوليك

١٢٥٧٥

عدد مكاتب العبادة والتمرين

٣٦١٢٠٥

عدد ما فيها من الذكور

٣٠٤٣٩٢

عدد ما فيها من الاناث

مجموع الاطفال ذكورا واناثا في جميع المكاتب ٢٣٩٣٩٢٥

ثم اخذت الحالة تتحسن وقوة التعليم تتقدم بمشاهدة الدول المتقدمة  
حتى بلغت الدرجة اقصاها الآن وانتشر التعليم في جميع انحاء المملكة  
وبعد ان كان اجبارياً صار اختيارياً لمعرفة الآباء اثمرة التعليم وروبتهم  
فوائده ونكتفي بهذا المخلص الآن نمودجا للمقابلة والمقارنة بين الدول  
وبعضها في التربية والتعليم